Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
Journal of University of Babylon
ISSN: 1992–0652, EISSN: 2312-8135

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مجلة جامعة بابل
هيأة التحرير

العدد: ٣٢٠٨
التاريخ ٢١/١٢/ ٢٠١٧م

مجلة جامعة بابل
قبول نشر بحث

هيأة تحرير مجلة جامعة بابل
قبول نشر بحث

السيد واثق جعفر المحترم
الى/ الدكتور موح عراك الزغيبي المحترم

م/ قبول بحث للنشر

تهديكم هيأة تحرير مجلة جامعة بابل أطيب تحياتها ونود إعلامكم بقبول بحثكم الموسوم

فاعلية العرف في تحقيق الضبط الاجتماعي
(دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة بابل)

للنشر في مجلة جامعة بابل/ العلوم الإنسانية المجلد (السادس والعشرون) العدد (الرابع) لسنة ٢٠١٨.

أ.د. وسام سمير بهيه
سكرتير التحرير
٢١/١٢/٢٠١٧

البريد الالكتروني للمجلة jub@itnet.uobabylon.edu.iq or info@uobjournal.com
الموقع الرسمي للمجلة www.journalofbabylon.com
الموبايل: ٠٧٨٢٣٣٣١٣٧٣

STARS
RATED FOR EXCELLENCE
2015

المستخلص

يعد العرف الاجتماعي ضابطاً من الضوابط الاجتماعية التي تحكم سلوك أفراد المجتمعات بالأخصِّ العربية منها، وقد وجد الباحث من خلال رحلة البحث إنَّ العرف يلعب دوراً كبيراً في الضبط الاجتماعي شريطة التنسيق بينه وبين الضوابط الأخرى، وعليه فإنَّ علاقة العادات والتقاليد والأعراف علاقة تكاملية أحدهما يكمل الآخر.

وقد ازداد نشاط القانون العرفي في ظل الظروف الاستثنائية التي مر بها المجتمع العراقي بعد سقوط النظام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩ ، وتشكيل حكومة لم ترقَ الى المستوى المطلوب في الدفاع عن حقوق أبنائها وأرواحهم مما ترتب على ذلك توجه أفراد المجتمع إلى عشائرهم ، ومن ثمّ ازدادت أهمية العرف الاجتماعي بوصفه ضابطاً اجتماعياً يقترب في قوته من القانون في الوقت الحاضر .

كما استمد البحث أهميته العلمية من التأثيرات المترابطة بين العرف والشرع والقانون كون العرف المحور الرئيسيِ من بين هذه الوسائل التي تعمل على تنظيم سلوك الأفراد التي تحاول مواجهة الأعراف السلبية التي أثقلت كاهل أفراد المجتمع .

إذ اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي ، ومنهج المسح الاجتماعي ،والمنهج المقارن ،أمّا الأدوات التي استخدمها الباحث لجمع البيانات هي المقابلة والاستبانة ، وقد تم اختيار العينة الطبقية المكونة من (١٦٠) مبحوثاً من سكنة ناحية أبي غرق في محافظة بابل، وقد تمت الدراسة خلال المدة الزمنية من ٢٠١٧/٨/١٥ الى ٢٠١٧/١٠/٢٤.

كلمات مفتاحية (الفاعلية ،العرف ، الضبط الاجتماعي)

Abstract

Social custom is one of the social controls that govern the behavior of members of societies, especially the Arab ones, and we found through the research journey that custom plays a large role in social control provided coordination between it and other controls, and therefore the relationship of habits and traditions and customs is a complementary relationship, they complete each other.

The activity of customary law has increased under the exceptional circumstances experienced by the Iraqi society after the fall of the former regime on 9/4/2003, and the formation of a government that did not meet the required level to defend the rights and lives of its people. Consequently, the members of the community went to their clans, thus, the importance of social custom has increased as a social officer approaching his power of law at present.

The research derived its scientific importance from the interrelated influences between custom, legislation and law, as custom is the main axis among these means that regulate the behavior of individuals and that are trying to encounter the negative customs that burdened the members of society.

The study used the historical method, the social survey method and the comparative approach. The tools used by the researcher to collect the data are the interview and the questionnaire

The stratified sample was selected from (160) respondents from Abi Gharaq district in Babil Governorate. The study was conducted during the period from 15/8/2017 to 24/10/2017

Key words*(effectiveness,costum,social control).*

المقدمة

اتسم المجتمع العربي عامة والعراقي خاصة قبل ظهور الإسلام بطابعه العرفي الذي يدل على أن المجتمع قبلي بامتياز ،وهو يتمسك بالعرف السائد الذي توارثه عبر الأجيال على أن هذه الأعراف تشكل الضابط الذي كان سائداً داخل كل قبيلة من القبائل العربية خاصة والقبيلة والقبائل الأخرى عامة، فشكل في نهاية الأمر دستور القبيلة الذي يحتكم إليه الأفراد لحل نزاعاتهم .

وقد مر مصطلح الأعراف العشائرية بمراحل مختلفة من التطور بعد شيوع الإسلام في المجتمع العربي إلى درجة كبيرة من الضعف ،فقد حلت محله الشرائع الإسلامية وكلما تقدم الوقت ضعفت أو سادت قوة الأعراف العشائرية على وفق ما تؤديه من دور في الضبط الاجتماعي ، وقد وجد الباحث إن قوة الدولة وسيادة القانون وسريانه على الجميع يتناسب عكسياً مع الأعراف الاجتماعية ، كلما قويت الدولة كلما قل الاعتماد على الأعراف الاجتماعية في الضبط الاجتماعي والعكس صحيح.

ومن ثمَّ أن المجتمع العراقي من المجتمعات التي تتميز بعاداتها وأعرافها وقيمها الاجتماعية التي تغرس في حياة الطفل منذ السنوات الأولى من عمره وبذلك تتحقق متطلبات الفرد والجماعة التي ينتمي لها ، فالمجتمع العراقي من المجتمعات التي تولي اهتماماً كبيراً للأعراف الاجتماعية ؛ لأنها تعمل على تماسكه ووحدة بنائه الاجتماعي ولا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال فهي مجموعة من القيم والعادات التي إعتاد عليها الناس ،واتخذوها قانوناً يحكم تصرفاتهم وبهذا يرى الأفراد بأنهم ملزمين بإتباعها ومن يخرج عليها يقابل بالسخرية والعقاب.

الفصل الأول

المبحث الأول/ العناصر الأساسية للدراسة

أولاً – مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة البحث بالنقاط التالية :-

١- لا بد من الإشارة إلى دور العرف في تنظيم الحياة الاجتماعية بالتركيز على دور العادات والقيم في ضبط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد

٢- التركيز على ثنائية العلاقة بين العرف والقانون في ضبط سلوك الأفراد

٣- الإشارة إلى التذبذب بين دور العرف ودور القانون في الحياة الاجتماعية على وفق الظروف التي يمر بها المجتمع من حيث الاستقرار والفوضى ومراحل انتقاله وغيرها

٤- التركيز على الوضع الراهن للعراق وما يمر به من ظروف موضوعية وغياب القانون بسبب ضعف الدولة وغلبة العرف في تسيير الحياة الاجتماعية خاصة تلك العادات السلبية كالثأر المفرط والفصل وغير ذلك . ما يجعل الأفراد يلجأون إلى العشائر بدل مؤسسات الدولة لفض النزاعات بينهم .

ثانياً- أهمية الدراسة :-

تشكل هذه الدراسة من الدراسات العلمية الرائدة لسد النقص الحاصل في الدراسات العراقية في علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع القانوني خاصة ويأمل الباحث بأنَّ تشكل هذه الدراسة أضافة علمية جديدة للتراث النظري السوسيولوجي ومناقشة القيم والعادات والتقاليد والأعراف ، ويمكن أن تسهم نتائج الدراسة في محاولة لصياغة تعميمات أو قضايا هامة حول" فاعلية العرف في الضبط الاجتماعي " كما تسهم برفد مكتبة علم الاجتماع بدراسة تضاف إلى الدراسات السابقة بشأن هذا الموضوع المهم .

وكما تتركز اهمية الدراسة في النقاط التالية

١- إظهار العرف كمحور أساسي في تحديد وتنظيم سلوك الأفراد إسوة بالقانون والشرع

٢- التشديد على التناغم بين العرف والدين من خلال الاستجابة لتعليمات المرجعيات الدينية

٣- الإشارة إلى الجوانب السلبية والإيجابية للعرف والكيفية التي بموجبها تترسخ الأعراف الإيجابية والابتعاد عن السلبية منها

٤- التنويه إلى دور العرف في دعم واجبات الدولة والامتثال لأوامرها في بسط نفوذها في حل المشكلات بين أفراد المجتمع

ثالثاً– أهداف الدراسة :– تهدف الدراسة إلى معرفة فاعلية العرف في تحقيق الضبط الاجتماعي وذلك من خلال دوره وأثره في حياة الأفراد لأنه المسيطر والمحدد لأغلب تصرفاتهم وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١– التعرف على الضبط الاجتماعي وأهميته وأنواعه

١– التعرف على العرف وطبيعته ودوره وأهميته بالنسبة للفرد والمجتمع

٢– تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تسهم في الوقوف على فاعلية العرف في الضبط الاجتماعي وتفعيل دوره بما يتماشى مع سعي الدولة لبسط القانون في مجال العدالة الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة لعموم الإفراد

٣– خلق أفراد أسوياء ممتثلين للعرف والنظام العام وعدم الخروج عليه

٤– العمل على مواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع ومحاربة العادات والتقاليد السلبية في مجتمع الدراسة

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للدراسة

أولاً- الفاعلية:Effectiveness

تعرف لغة : فعل الشيء ، فعلاً وفعال ، ومنها على وزن (الفعال) فإنها تدل على اسم للفعل الحَسِن من الجود والكرم على رأي الليث ، وابن إعرابي : الفعال فعل الواحد خاصة في الخير والشر مثل فلان كريم وفلان لئيم [١]

أما اصطلاحاً: فهناك الكثير من العلماء الذين قدموا تعريفات لهذا المفهوم ، وكل منهم عرفه بحسب خلفيته العلمية ، ووجهة نظره التي بُنيَ على أساسها أفكاره ، لذلك تعددت التعريفات بتعدد العلماء وأفكارهم ومنظوراتهم وتخصصاتهم وأهدافهم .

يرى العلامة رايموند (1990) (Raymond) فإن بارنارد (Barnard) يعد أول من حاول تقديم تعريفاً للفاعلية حيث عرفها بأنها: القدرة على تحقيق الأغراض المحددة مسبقاً . وهناك الكثير من يرى بأنها: تعني الإمكانية على إحداث أثر حاسم في أوقات محددة مسبقا[٢].

فالفاعلية كما يُعرفها (أخوار رشيدة) تعني الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات من أقل قدر ممكن من المدخلات [٣]

ويمكن وضع تعريف للفاعلية ينسجم وتوصيات البحث وأهدافه إجرائياً : بأنَّها الأثر الذي يحدثه العرف على سلوك الأفراد الذين ينتمون لمجتمع الدراسة سواء كان بالسلب أو الإيجاب ، ومدى قدرة العرف على تقييد وتقويم سلوك الأفراد غير السوي الذين يصدر منهم سلوكاً مخالفا لقيم وعادات وأخلاق الجماعة .

ثانياً - العرف:Custom

يعرف في اللغة : المعروف هو خلاف المنكر. العرف : ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم وتقاليدهم [٤]

أما اصطلاحاً يعد العلامة سمنر Sumner من ابرز العلماء الذين قدموا تعريفاً متكاملاً فيرى بأنَّ العرف هو تلك السنن الاجتماعية التي تدل على المعنى المتداول للعادات والتقاليد والأعراف ، وتتضمن حكماً

---

١) ابن منظور الأنصاري ، لسان العرب ، المجلد الحادي عشر ، دار الكتب العلمية، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص٦٣٠.
٢) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧،ص١٥٣.
٣) أخوار رشيدة ، وعالية بنت خلف ، المسائلة والفاعلية في الإدارة التربوية ، دار مكتبة الحامد ، عمان ، ٢٠٠٦، ص٧٩.
٤) إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، دار الدعوة ، ١٩٨٩ ، ص٥٩٥.

على سلوك الفرد المخالف للجماعة ، وتؤدي إلى رفاهية المجتمع ومصلحته العامة ، وإنها تُمارس إلزامها على الفرد لكي يطيعها ، ويكون سلوكه لها على الرغم من أنها غير مفروضة عليه من سلطة معينة [١]

لذا ممكن ان يكون العرف أعمال وقوانين غير مسنّة متعارف عليها في ذات المجتمع ويجب أن تخدم الأعراف سلوك المجتمع وتقومه نحو الأفضل من أجل التعايش السلمي والأمن المجتمعي .

ويقدم ادوارد روس Edward Ross تعريفاً اجتماعياً للعرف فيعتبره قوة متسلطة ومتحكمة في القوى الأخرى التي يلتزم بها الفرد ، وليس فقط باعتباره قاعدة غير مكتوبة ، يرى إن سرَّ قوة العرف يجب أن يبحث عنه في الإيحاء والعادة ، وذلك لان القديم يتصف بقيمته العظمى وبقدرته على أغراض الضبط [٢]

ويعرف الفقه الإسلامي (العرف) :بأنه ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطبائع بالقبول[٣].

إنطلاقاً من أعلاه يمكن تحديد تعريف إجرائي يتناسب وأهداف الدراسة الحالية التي نرى بان العرف : هو مجموعة من القواعد التي يتواتر عليه جماعة من الناس لحل نزاعاتهم ، ويعدُّ قانوناً غير مكتوب تتخذه الجماعة لتنظيم حياتهم ومن يحاول الخروج عليه يعاقب عقوبة تحددها الأعراف الاجتماعية للجماعة .

ثالثاً – الضبط الاجتماعي: Social Control

يُعرّف الضبط لغة : ضبطه وضبطاً ، وضِبَاطَه ، أي حفظه بالحزم ،وتَضبطه: أخذه على حبسٍ وقهرٍ [٤]

أما اصطلاحا فيُعرّف الضبط الاجتماعي في قاموس جوردن Gordon بأنه مجموع كل العمليات أو الوسائل التي تنظم سلوك الأفراد أو الجماعات أو المجتمع ، وفقاً لمعايير قواعد السلوك وبدون تلك المعايير لا يمكن أن نتوقع هناك مجتمع سليم ، وتوجد وسائل تؤمن الامتثال نحو تلك المعايير كما وتتعامل مع المنحرفين لتحجيم سلوكهم [٥]

فالضبط إحدى الآليات التي من خلالها بإمكان الجماعة تحجيم سلوك المنحرف وإعادته الى السلوك المتوافق مع طبيعة الجماعة ، لتكون آمنة من كل التوترات والنزاعات التي تجابهها والتي تشكل تهديداً لها ولاستقرارها .

---

١) د. فوزية دياب ،القيم والعادات الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص١٩٥.
٢) د. سامية محمد جابر ، القانون والضوابط الاجتماعية – مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٨٣.
٣) السيد محمد تقي الحكيم ، الأصول العامة للفقه المقارن ، ط١، مطبعة دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٦٣، ص٤١٩.
٤) العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، دار نوبلس – بيروت ، ٢٠٠٦، ص ١١٦٥.
٥) د. آمال عبد الحميد وآخرون ، الانحراف والضبط الاجتماعي ، ط١، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٧.

فعلماء الاجتماع لهم دوراً كبيراً في تعريف هذا المفهوم ومنهم (ادوارد روس)Edward Ross الذي يُعرف الضبط الاجتماعي بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة تؤدي وظيفة معينة في المجتمع[١]

أما دوركهايم فانه يستخدم مصطلح contrainte الفرنسية لتشير إلى الضبط . فيرى أي عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملا ضابطاً ، وليس عاملاً ذاتياً أو جبرياً ، ومعنى ذلك ان الضبط لا يتعلق بالفرد ذاته فالفرد لا يفرض على نفسه أشياء معينة بل الأشياء التي تُفرض من خلال الجماعة ، وإنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل[٢] .

ومن خلال التعرف على التعريفات الاصطلاحية يضع الباحث التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي هو مجموعة من القواعد والمعايير الاجتماعية التي يضعها المجتمع لحماية بنائه الاجتماعي من الأفراد غير الأسوياء ، الذين يشكلون خطراً يهدد المنظومة الاجتماعية وتكون هذه القواعد مقبولة اجتماعياً وتطبق على جميع أفراد المجتمع .

الفصل الثاني / مصادر العرف الاجتماعي في ضبط الحياة الاجتماعية

المبحث الاول / العرف الاجتماعي

اولاً – مصادر العرف الاجتماعي :

١- القيم الاجتماعية :.

تمهيد

إهتم الكثير من العلماء بمفهوم القيمة في العلوم عامة والعلوم الإنسانية خاصة (علم النفس والاجتماع والفلسفة والاقتصاد)، مما أدى إلى خلطه مع مفاهيم العلوم الأخرى وتعمل القيم الاجتماعية على تنظيم واستمرار الحياة الاجتماعية ، ولها دور كبير في صقل مواهب وأفكار الأفراد والمجتمع على اختلاف عقائدهم وأسلوب حياتهم وتقدمها ، ومستوى رفاهيتها وترجع أهمية القيم لما لها من تأثير على السلوك الإنساني الذي يتحقق به معني الوجود ، فالإنسان هو أساس الوجود وهو مبتدع الثقافة ومنشأ الحضارة فتقدم الحياة بتقدم الإنسان نفسه.

أولاً– مفهوم القيم :-

إنَّ مفهوم القيمة في اللغة الألمانية (wert) ويعتبر لوتز (Lotze) أول من نشر هذا المفهوم ، واللاهوتي ريتشل (Ritschl) وعلماء الاقتصاد بوجه عام النمساويون بوجه خاص منهم مانجر (Menger)

---

١) د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مطبعة الانتصار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩، ص٤١٩.
٢) د. سامية محمد جابر ، علم الاجتماع العام ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٩٣.

وفون وايز (Von Wiese) وفون بوم باترك (Von Bohm Baverk) وقد ترتب على نجاح فلسفة نيتشه (Nietzsche) ذيوع كلمة القيمة بين أعداد كبيرة من المثقفين . فيُعرف (ببر) القيمة على أنها كل الأشياء سواء كانت خيراً أو شراً . فالقيمة على أنَّها الحكم الذي يصدره الإنسان مهتدياً بمجموعة من المبادئ أو المعايير التي يحدد عن طريقه الأعمال المرغوب فيها والمرغوب عنها من السلوك ، والمرغوب عنه هو الذي يحدد السلوك الإنساني ويعتبر ضابطاً اجتماعياً [١]

فان البذخ على موائد الطعام عند المجتمع العراقي في المناسبات يُعدَّ قيمة تُعبر عن الكرم والقدرة المالية، بينما الملابس القصيرة التي ترتديها النساء في المجتمعات المُحافظة وخاصة المناطق الريفية التي تتميز بالسكن المجاور مع الأقارب والأصدقاء فهذا سلوك غير مرغوب يعتبر قلة قيمة .

يمكن أن تكون القيمة هي مجموعة من الضوابط السلوكية والأسس الاجتماعية المحددة لتصرفات وعلاقات الأفراد في المجتمع أو الجماعة بحيث تصب في قوالب وأطر معينة وثابتة، لها أهميتها لدى جميع الأفراد وتحقق الوحدة الذهنية والفكرية والسلوكية التي يتميزون بها [٢] .

فيمكن أن تكون القيم إيجابية مثل الكرم والشجاعة والحب والصلاة والإيثار وغيرها.. أو سلبية منها النفاق والدجل والكره والرياء والمصلحة الخاصة والنميمة، وهذا يعني ان الأعمال التي يقوم بها الأفراد هي التي تحدد القيمة الاجتماعية على أنَّها سلبية أو إيجابية .

وبهذا يمكن أن تكون القيمة هي مفهوم نطلقه ليدل على عملية تقويم يقوم بها الإنسان، وتنتهي بإصدار حكم على شيء ما أو موضوع ما أو موقف ، وبهذا تكون القيمة حكم يتخذه الإنسان ويتصرف بمقتضاه في موقف معين يتضمن حاجة أساسية وصراعات بين الحاجات الأساسية في إثناء عملية التوافق، فالقيم ليست مجرد سلوك انتقائي؛ لأن هذا السلوك لا يتضمن المعايير الذي يحدث الانتقاء على أساسها [٣] .

وتعد القيم من أهم المحددات الأساسية للسلوك الإنساني ، ومن خلالها يسهل التعامل والتفاعل بين الأفراد والجماعات وهي نتاج التفاعل بين الفرد ومجتمعه وخاصية يتميز بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية الأخرى ، أن الاهتمام بالقيم وغرسها وتوجيهها هي إحدى المهمات والأهداف الرئيسة للتربية والتنشئة الاجتماعية خلال مراحل الحياة فالقيم بمثابة أعمدة البناء للمجتمع إن صلحت وسارت بالاتجاه الصحيح صلح النشء وسادت معاني الثبات والاستقرار والاعتدال والاستقامة في المجتمع[٤]

---

[١]) د. فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٢٥.
[٢]) د. احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الرياضي ، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥، ص١١٦.
[٣]) د. سعدي هناوي ، مدخل إلى علم الاجتماع والآداب ، ط١، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩٤، ص٢٤٩.
[٤]) ا. د. عدنان يوسف العتوم ، علم النفس الاجتماعي ، ط١، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨، ص٢١٥.

ويرى بارسونز عن طريق القيم الاجتماعية تتحقق الصلة بين الانساق الاجتماعية والثقافية [١]

تستمد القيم الاجتماعية من خلال المعايير والتقاليد المتبعة في أي مجتمع ، وعلى سبيل المثال نستمد من العدالة المعايير التي تعتمد على توزيع الثروة أو المساحة أمام القانون دون التمييز بسبب العنصر أو الدين أو الهوية أو النسب ، وتقاليد الضيافة تستمد من الكرم التي تمتاز بها المجتمعات العربية [٢].

وعن طريق ذلك: نقول إن القيم مجموعة من المعايير والمقاييس المعنوية بين الناس ، يتفاعلون عليها فيما بينهم ، ويتخذون منها ميزاناً يزنون به أعمالهم ، ويحكمون به تصرفاتهم المادية والمعنوية ، فالقيمة هي مجموعة من الأحكام تتكون للفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته وتتجسد خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العلمي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة [٣]

يرى دوركايم (Durkheim) أن العقل الجمعي والتصورات الجماعية من مصادر القيم ، فهو ربط القيم بالمثل العليا والأفكار المجردة ، وإن فكرته للمجتمع العضوي والآلي هي أن المجتمع العضوي تتمثل فيه الأشكال المعقدة لتقسيم العمل وضبط سلوك الأفراد بواسطة القانون ، بينما المجتمع الآلي فان ضبط السلوك يكون عن طريق القيم والمعتقدات والأعراف والتقاليد[٤] .

وهناك رأي يقسم القيم حسب عموميتها إلى قسمين : [٥].

- **القيم العامة :** وتشمل هذه القيم جميع أرجاء المجتمع بريفه وحضره وطبقاته وفئاته المختلفة ، مثلاً اعتقاد الشعب العراقي في الدين الإسلامي والمواطنة والزواج والحب والتعليم والصحة ، واحترام الوالدين واحترم الكبير والعطف على الصغير واحترام العامل ، وإعطاءه أجره بالسرعة الممكنة امتثالاً لقول الرسول محمد (عليه أفضل الصلاة والسلام) ((أعطِ الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)) ، إن هذا النوع من القيم يشمل جميع شرائح المجتمع العراقي بدياناته وطوائفه وأعرقه
- **القيم الخاصة :** القيم المتعلقة بموقف أو مناسبات اجتماعية ، مثلاً إخراج الخمس والزكاة عند المسلمين والصوم عن اللحوم عند المسيحيين ، وإحياء الشعائر الحسينية في محرم الحرام ونحر الأضحية في

---

[١]) د. محمد شفيق ، الإنسان والمجتمع – مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩، ص٦٠.

[٢]) د. حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٦٣٨.

[٣]) د. ماجد زكي الجلاد ، تعلم القيم وتعليمها ، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٥، ص٢٣.

[٤]) د. منى العينة جي ، التحضر في المجتمع العراقي في ضوء فرضية الدكتور علي الوردي في الانتقال من البداوة إلى الحضارة ، دارميرزوبوتاميا ، بغداد ، ط١، ٢٠١٣، ص٦٥.

[٥]) د. محمد شفيق ، الانسان والمجتمع : مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٧٤.

عيد الأضحى للمتوفين والاحتفالات التي تقوم بها طائفة ما ، مثلا مواليد أهل البيت (ع) واحتفالات رأس السنة وغيرها

٢- العادات الاجتماعية Social habits

يعد الأمريكي وليام غراهام سمنر W.G.Sumner (١٨٤٠- ١٩١٠) أول من استخدم مفهوم العادات الشعبية Folkways في كتابه الذي يحمل نفس العنوان (العادات الشعبية) ، الذي صدر عام ١٩٠٦ ويعني به الأساليب أو الطرق الفكرية التي يتبعها الناس في مجتمع معين أو جماعة ما [١].

والعادات هي أنماط سلوكية تمتاز بالعمومية والانتشار على أوسع نطاق داخل البيئة الاجتماعية وخارجها ، وبمرور الزمن تصبح راسخة في نفوس الأفراد وتكون دعامة أساسية من دعائم التراث الاجتماعي، وبذلك تكون جزءاً هاماً من دستور المجتمع غير المكتوب ، وبهذا التداول والتكرار المستمر للعادات واحترام الناس وتقديسهم لها تظهر بصورة تلقائية وغير شعورية أحياناً بشكل دوري ومستمر [٢].

وبذلك فان العادة نمط من أنماط الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يحتم على الأفراد الخضوع والانقياد لرأي وسلوك المجتمع باستخدام القهر الاجتماعي لكي لا تجاوز الفرد هذه العادات السائدة لكونه يخشى عواقب الانحراف[٣].

وتكون العادات من أقدم أنوع الضبط الاجتماعي وهي مجموعة من الإجراءات التي أثبتت وجودها وبشكل تدريجي دون تدخل أي سلطة معينة ، ويدل ذلك على عدم وجود أي علاقة بين العادات والسلطة أي تظهر بصورة عفوية لا شعورية ، وتختلف العادات باختلاف القبائل والشعوب والطوائف والمجتمعات فإنها تؤثر تأثيراً كبيراً على سلوك الأفراد ، وذات قوة كبيرة تحكم سلوك الفرد حيث أنَّه لا يستطيع الإفلات والهرب من رأي الجماعة وسيطرتها عليه [٤].

وتنقسم العادات إلى قسمين هما :

١- العادات الفردية : هي العادات الخاصة بالفرد الذي يتصرف بمقتضاها على نحو فردي خاص به ، وتتكون بطريقة تلقائية لا شعورية والخروج عليها لا يمثل ضرراً للمجتمع ، وتشتمل على حاجات الفرد البيولوجية كالمأكل والمشرب والملبس أو تناول القهوة أو التدخين أو طريقة تناول الطعام.

---

[١]) د. غني ناصر ألقريشي ، الضبط الإجتماعي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص٢٧٦.

[٢]) د. سلوى علي سليم ، الإسلام والضبط الاجتماعي ، ط١، دار التوفيق النموذجية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص٤٢-٤٤.

[٣]) مصطفى محمد حسنين ، نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة ، جامعة بغداد ، ١٩٦٧، ص١٠.

[٤]) د. كارل منهايم ، علم الاجتماع النظري ، ترجمة : د. أحسان محمد الحسن ،جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٣ ص ١٨١.

٢- العادات الاجتماعية : هي أنماط السلوك المتكررة التي تشمل مساحة واسعة من أفراد المجتمع، وتكون ممارستها ثابتة ومستقرة لدى الجماعة لا يمكن التخلص منها بسهولة ،ولا يمكن ممارسة العادات الجمعية إلا من خلال أفراد آخرين وهذا يعني إن الفرد بمفرده لا تكون لديه عادات اجتماعية ، لكونها إنتاج اجتماعي عن طريق الاختلاط والتعاون والاحتكاك مع أبناء جنسه ، ومنها عادة التحية وآداب المأكل أو غسل اليدين قبل وبعد تناول الطعام ، وذكر اسم الله قبل تناول الطعام وحمده بعد الطعام ، وكذلك طريقة خطبة الرجل للمرأة والزواج وغيرها من العادات الاجتماعية

لا يمكن أن نتصور مجتمع بدون عادات فالعادات تعمل على وحدة وترصين البناء الاجتماعي للمجتمع ، ومن خلالها يصبح قادراً على استمرار نظامه ومواجهة الصعاب التي تهدده ، وبتغير هذه العادات يتغير المجتمع ويتطور وينتقل من مرحلة إلى أخرى فإنها تصبح ضرورية لتماسك ووحدة المجتمع ، فالعادة لها دور في ضبط سلوك الأفراد الذي يتكرر يوميا مثل عادة الفرد في السير والقراءة وعادات الزواج والعادات المتكررة في الأفراح والأحزان ، كذلك يمكن أن يكون الفرد معتاد على الصدق والوقوف بوجه الباطل من اجل تدعيم قوة واستقرار المجتمع ، وخاصة اذا كانت العادات الاجتماعية تقوم افراد المجتمع وترتقي به الى افضل المستويات للعيش برفاه بكل طوائف وشرائح وطبقات المجتمع .

وظائف العادات :

تتعدد العادات بتعدد واختلاف المجتمعات فان ما يراه مجتمع ما عادة حَسنة ويجب تكرارها فان المجتمع آخر ينظر على أنها عادة سيئة ويتطلب تجنبها فبرغم اختلاف هذه العادات فإنها تؤدي وظائف جمة منها:

١- وظيفة التوجيه : وهذه الوظيفة للعادات تهدي الأفراد وترشدهم إلى تصّرفات متوقعة في المجتمع، حيث تؤدي وظيفة الترتيب لما هو مطلوب في فعل أي نشاط وبلورته ووضعه في أنماط معينة من ردود الفعل ومن سلوك معين ، فمن خلال العادة يتعين على الشخص كيف يتصرف في الموقف المختلفة التي يواجهها كتحية الرجل للرجل الرئيس للمرؤوس والصاحب لصاحبه .

٢- الوظيفة الاقتصادية : من خلال العادات الاجتماعية يسهل على الناس أمور حياتهم الاقتصادية فعن طريقها يختصر الفرد الوقت والجهد العقلي والنفسي اللازم لأداء عمل ما ، ويرى كولي cooley إن مسايرة العادات عملية رخيصة نفسياً وان التفكير والعمل بشكل اعتيادي يكون أمراً

اقتصادياً يخفف على الإنسان ما يلاقيه من مشقة وصعوبة ويريحه من جميع الصعوبات النفسية ، وينقذه مما يشعر به من حيرة وبلبلة إذا أراد مواجهة حياته في كل مرة وبسلوك مختلف [١].

فان العادات الاجتماعية تسهل للفرد التعامل مع جميع افراد مجتمعه في جميع النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ... الخ

٣- الوظيفة التنبئية : وهذا يعني يمكن أن نتنبأ بسلوك الفرد عند معرفة العادات التي ينتمي إليها هذا الفرد ، وانه سيقوم بسلوك وفقا لعاداته الاجتماعية وعندما لا نستطيع أن نعتمد على توقعاتنا لما سيقوم به الفرد من سلوك فإننا لا نستطيع أن نعيش معه في مجتمع واحد ، وان الطرق الشعبية والعادات الاجتماعية هي مرشد الاساسي لسلوك الفرد ، ويرى (تشارلز تجد) إن الخروج عن المتوقع يسبب آلاماً نفسية شبيهة بالآم الجسمية وفي حال قيام احد الأفراد بسلوك لا يتوافق مع الجماعة ، فإنها تصر وتصمم عن طريق جزاءاتها المختلفة على تقويم سلوك الفرد المقصر أو المهمل بحيث يتوافق مع توقعاتها المواقف المشابهة مستقبلاً [٢].

٤- الوظيفة الضبطية (التنظيمية) : إن جميع الوظائف سابقة الذكر تجتمع في هدف واحد وتكون مهمتها التنظيم والضبط ، وبهذا تعد العادات ضرورة اجتماعية لتنظيم علاقات الأفراد وضبط علاقاتهم مع بعضهم البعض ، فهي تنص على الواجب والجائز والأمر والنهي والحلال والحرام واللائق وغير اللائق ، أي أنها تكبت الميول العدوانية وتلجم السلوك الاندفاعي وتقيد الدوافع الأنانية وهذا يعني اساس تنظيم العلاقات الاجتماعية يرتبط بالقيود والضوابط الاجتماعية التي تتغير من خلالها الدوافع العدوانية إلى إنسانية للتماسك والترابط الاجتماعي بين أعضاء الجماعة ، وبهذا تكون العادات ذات وظيفة ضبطية تنظيمية وتقدم للمجتمع قواعد التعامل التي تكونت من خلال التجارب التي تقوم بها الجماعة ، وبدون هذه القواعد لا يمكن للحياة أن تسير في طبيعتها المعهودة [٣].

٣- - التقاليد الاجتماعية :

التقاليد مجموعة من العناصر الثقافية التي تنتقل من جيل إلى آخر ، أي أنَّها قاعدة السلوك التي تخص جماعة معينة أو وظيفة أو طائفة ، وبهذا تكون التقاليد مجموعة من الممارسات الاجتماعية التي يكتسبها الأفراد من الأجيال السابقة ، وهي شكل من أشكال وتصرفات وسلوكيات الجماعة ولبعض هذه

---

[١]) د. صالح المصلح ، الضبط الاجتماعي ، ط١، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤، ص١٩٨.
[٢]) د. فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ١٥٢.
[٣]) المصدر نفسه ، ص١٥٤.

السلوكيات قداسة لدى أفراد المجتمع لأنها في نظرهم الأعمال التي تحفظ هيبتهم ، ويشعرون من خلالها بالعزة والاعتبار في المجتمع [١].

وهذه التقاليد تتعاقب عبر الأجيال من خلال التنشئة الاجتماعية التي تصقل المواهب والخبرات للأفراد ، ويدل ذلك أنَّها تُمرر التقاليد الاجتماعية على الفرد ليصطبغ بصبغة اجتماعية تميزه عن أفراد الجماعات الأخرى.

وهكذا التقليد يوضح مدى ارتباط المجتمع في الوقت الحاضر بماضيه ويرسم مستقبله ، ولهذا فإن ارتباط الإنسان بتاريخه (المادي والمعنوي) ومحاولة أعادته من جديد روحياً ومادياً من خلال إقامة حفلات أو مناسبات معينة ، وكل احتفال له طابع معين من حيث سلوكه والفاعليات التي يؤديها الأفراد في هذه المناسبات وأنواعاً معينة من السلوك الطقسي أو الرمزي قد يكون غير مفهوم أو غير مدرك ، ويأخذ طابعاً شعبياً وطابع فلكلورياً ينتهي عادة بانتهاء المناسبات الاحتفالية لكنه يبقى في ضمير الجماعة التي تنقله في الوعي أو اللاوعي من جيل لآخر ، وليس من السهولة تغييرها وهذا ما يميزها عن العادات الاجتماعية [٢].

وكل تقليد يدل على مجموعة القواعد التي تعبر عن الرضا والاتفاق الجماعي بين أفراد المجتمع ، وهذه القواعد تكون على شكل حِكم متراكمة في ذكريات الأفراد وتستمد قوتها من المجتمع وتنتقل من جيل لآخر أي من الخَلف إلى السلف ومن خلالها يحتفظ الأفراد بعاداتهم الاجتماعية النافعة وآثارها الغير نافعة ، فقدر كبير من الأفراد يحاول تفادي الأسلاف وتختلف التقاليد عن العادات فالتقاليد هي انتقال العادات من جيل إلى آخر بصورة اجتماعية ، أمّا العادات فتتعلق بالسلوك الخاص للأفراد وبهذا فإن التقاليد تشميل جميع سلوك أفراد المجتمع مثلا الاحتفال بميلاد ديني أو زعيم يعتبر تقليداً أمّا الاحتفال بأعياد الميلاد والزواج فهذ يعبر عن عادة [٣].

وتندرج التقاليد تحت عنوان الضبط الاجتماعي غير الرسمي أي هو النظام التطبيقي الذي يتفق عليه الناس ، ويؤدي إلى توافق أفعالهم ، ومن خلال هذا التوافق ينتظم سلوك الأفراد وتنتظم حياتهم ، وتؤدي التقاليد وظيفة النظام الاجتماعي والأخلاقي والسلوكي والاقتصادي وهذا النظام يمكن أنّ نطلق عليه نظاماً غير رسميً أو النظام المتعارف عليه ومن ثمَّ يكون غير مكتوب وكأنَّه يحكم الافراد [٤].

---

[١]) د. ابراهيم عبد الله ناصر ، علم الاجتماع التربوي ، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص١٣٣.

[٢]) د. عاطف عطية ، المجتمع الدين والتقاليد: بحث في اشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة ، منشورات جروس برس ، لبنان ،ط١ ، ١٩٩٢، ص٤٨.

[٣]) د. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، البيئة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع البيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،٢٠٠٦، ص١٢١-١٢٢.

[٤]) د. رفيق حبيب ، إحياء التقاليد العربية ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٣، ص١٠.

خصائص التقاليد الاجتماعية:

تتميز التقاليد الاجتماعية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن الأعراف الأخرى ونذكر أهمها:

١- **الاكتساب :** أن التقاليد ليست فطرية بل مكتسبة أي أن الفرد عند عيشه في الجماعة يكتسب عاداته وتقاليده منها وان الطريقة التي يكتسب بها الفرد تقاليده هي التلقين ويكون ذلك عن طريق سرد القصص والأساطير للأبناء أي التي يتلقاها الأبناء من الاباء او الذين يسبقوهم عمراً .

٢- **التمسك :** ليس من السهولة على أفراد المجتمع التنازل عن التقاليد السائدة بينهم وبذلك تكون التقاليد أكثر ثباتا من العادات ومن يتنازل عن تقاليده كأن يتنازل عن أصله ولا يصح لأي مجتمع الاستمرار دون تقاليد سواء كان بدائياً أو متحضراً فمثلاً نجد ظاهرة استخدام الحصان والعربة في بريطانيا سنوياً يدل على تقليد الملكة عندما تنتقل من قصرها إلى مجلس الأمة ورغم تطور التكنولوجيا وصناعة السيارات لكن هذا التقليد ظل مستمراً إلى يومنا هذا .

٣- **الإصرار والتعمد :** يصر أبناء المجتمع على استخدام التقاليد ولا يسمح لأي أحد من أفراده الخروج عليها وأي فرد يحاول ذلك يقابل بالتأنيب والاستهجان لذلك جميع الأفراد يتمسكون بتقاليدهم ويحثون الأفراد اليافعين عليها وبهذا تتميز بالإصرار والتمسك

٤- **الشعور بالطمأنينة:** يمارس الأفراد تقاليدهم وهم مطمئنون ، ولن يستطيع أحد المعارضة أو الاستغراب أو الانتقاد لأن التقليد هو سلوك اجتماعي مقبول وحالة ملازمة لجميع المجتمعات البشرية وهذا ما يجعلهم يشعرون بالراحة والهدوء والاطمئنان

٥- **الصعوبة في التغيير :** نجد من الصعب على أفراد المجتمع تغيير تقاليدهم لأنهم يرتبطون بها معنوياً وفي حالة نية التغيير يتطلب وقتاً طويلاً قد يصل إلى أجيال وليس من السهل على الأفراد التخلي عن تقاليدهم التي واكبوها منذ نعومة أظفارهم [١].

ثانياً- لمحة تاريخية عن نشأة العرف

تمهيد :

يُعد العرف ظاهرة اجتماعية قديمة ملازمة للطبيعة البشرية، وله دور فعال في تنظيم وضبط المجتمعات سوءاً البدائية منها أم الحديثة إلى وقتنا الحاضر ، فالإنسان يولد كائناً بيولوجياً يكتسب خاصيته الاجتماعية من خلال التنشئته الاجتماعية ، وبحسب ما ذكر أرسطو أن الإنسان حيوان اجتماعي أي أنَّه لا يستطيع العيش بمفردة دون جماعة وهذه الجماعة بحاجة إلى قواعد لتنظيم حياة أفرادها وضبط سلوكهم ، ولما لم يكن

[١]) د. ابراهيم عبد الله ناصر ، علم الاجتماع التربوي ، مصدر سابق ، ص١٣٤- ١٣٥.

هناك قانون أصبح العرف هو الوسيلة الضابطة لسلوك الأفراد ، فالفرد في مراحله المبكرة يخضع لكل عادات وتقاليد الجماعة التي يعيش داخلها ويعتاد على ذلك فالأعراف في الأصل هي عبارة عن عادات إتفاقية يحتكم إليها الأفراد نتيجة اتفاقهم على الالتزام بها .

ماهية العرف :

كان للمؤرخ الإنكليزي هنري مين Henry Maine دور كبير في هذا الموضوع فإنّه يرى إن البوادر الأولى للفكر القانوني تتمثل بوحي إلهي نزل على الملوك يوحي بالأحكام واجبة الإتباع ، وقد تطورت هذه الأحكام إلى قوانين عرفية ونقداً لهذا فإن الدراسات الأنثروبولوجية أثبتت إن العرف سبق وجود الحكام والملوك والحقيقة تؤكد في المجتمعات البدائية والمتحضرة توجد عادات وعواطف ورغبة في الانسياق وراء الرأي العام ، وان الحياة الاجتماعية تتطلب التعاون المشترك بين الأفراد ولهذا لا يخترق الفرد ما أعتاد عليه من سلوك خشية من أن يجد نفسه خارج سرب الجماعة ، حيث تلعب المعتقدات الدينية دوراً هاماً في خلق الإيمان في تقاليد الجماعة ووحدتها الاجتماعية ، وليس من العجب أن يكون هناك ترابط بين الأعراف الاجتماعية والدين السائد لدى الجماعة في المجتمعات التقليدية والمعقدة [١].

وتعليقاً على ما سبق إن الفرد ليس بإمكانه رفض أو معارضة أي قاعدة عرفية مهما كان شكلها؛ لأنها فرضت عليه من الخارج دون إرادته بطريقة تحفظ للأفراد حقوقهم وتنظم حياتهم من أجل العيش بطريقة متناغمة وهادئة بعيدة عن الاضطرابات والتوترات.

وتؤكد جميع أعمال مالينوفسكي انه مستحيل الدفاع عن التصورات القديمة لطغيان العرف وقوة العادات التي لا تقهر ، وتؤكد أعماله على إمكانية مقارنة المجتمعات متباينة الانماط فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي، وبهذا إن العرف يمارس تأثيراً كبيراً ليس في المجتمعات البدائية فقط بل امتد إلى المجتمعات المتقدمة والمتحضرة ، وان انّماط السلوك في هذه المجتمعات خضعت جميعها للقانون والدين والأخلاق وإن الفرق بين المجتمعات التي خضعت لتغير سريع وتلك التي خضعت لتغير بطيء ، وكافة المجتمعات لم تكن فقط خاضعة لقوة عسكرية ومذاهب دينية وأخلاقية نابعة من الكنيسة بل كانت كذلك خاضعة للتقاليد والأعراف و تلك التقاليد والأعراف تكون أكثر انسجاما مع النظم الاجتماعية القائمة[٢].

وهكذا العرف لا ينشأ بصورة مباشرة بل عبارة عن عادات وتقاليد اجتماعية تتكرر لدى الجماعة ثم تتحول إلى أعراف ، وهذه الأعراف تتسرب إلى النفوس تلقائياً من دون أي نظام يحكمها أو مؤسسة أو منظمة

---

[١]) د. رياض القيسي ، علم أصول القانون ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢، ص١٣٣- ١٤٣.

[٢]) بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة : د. محمد الجوهري واخرون ، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص٢٧١-٢٧٢.

تتحكم بطريقة نشوئها فإنَّه عندما يُفنني أو يضعف أيضاً يكون بصورة تدريجية تلقائية غير ملحوظة وغير منظمة عند الأفراد إلا لجماعة قليلة من كبار السن الذين يتذكرون الماضي وتفاصيله [١].

ولارتباط العرف بالسحر والدين والأخلاق عند البدائيين لهذا السبب يكون أكثر قدسية واحتراماً من قبل الأفراد في تلك المجتمعات، وكما ذكر سابير Sybare إن العرف عند البدائيين يرتبط ارتباطا كلياً بالإجراءات الدينية والطقوس السحرية ومبادئ خلقية ، ويكون من خلال هذه الإجراءات الوسيلة الفعالة الأكثر قوة وقداسة والوسيلة الفعالة للضبط الاجتماعي والخروج عليه هو الخروج على الدين والأخلاق ، وبذلك يجبر أفراد المجتمع على احترامه والامتثال له خوفاً من العقوبة الدينية والاجتماعية والتي قد تصل إلى طرده من الجماعة وتتبرأ منه [٢].

أركان العرف :

للعرف الاجتماعي ركنين هما:

١- الركن المادي : يعتبر الركن المادي الركن الأول من ركني العرف وينشأ هذا من أعتياد الناس على سلوك معين والعمل به ويفترض في هذا الركن وجود مجموعة من الأفعال الإيجابية والسلبية القادرة على تكوين رابطة متميزة من الروابط الاجتماعية المقترنة بالجزاء [٣].

٢- الركن المعنوي : أن الاعتياد على سلوك معين لا يكفي لظهور قاعدة عرفية بل تتطلب ظهور ركن آخر وهو الركن المعنوي والركن المعنوي هو اعتقاد الناس بأن السلوك أصبح ملزماً لهم لا يستطيع أحد الخروج عليه ، فان خالفه أحد يتطلب الجزاء ويكون هذا الاعتقاد بشكل تدريجي فان العادة عندما تستوفي الركنين المادي والمعنوي تصبح عرفاً ملزماً ، وهذا الإلزام الذي يحول العادة الاجتماعية إلى عرفٍ واجب الاحترام وعدم الخروج عليها وفي حالة الخروج تتطلب العقاب والجزاء الذي تحدده القاعدة العرفية للجماعة [٤].

المبحث الثاني / الضبط الاجتماعي the Social control ووسائله

اولاً- لمحة تاريخية عن الضبط الاجتماعي : أنواعه وهدفه

---

[١]) فوزية دياب ، القيم والعادات الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٢٠١٤.

[٢]) خليفة إبراهيم عودة التميمي ، الضبط الإجتماعي بين العرف والقانون، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، علم الإجتماع ، ١٩٩٦. ص٥٢.

[٣]) د. همام محمد محمود زهران ، واخرون ، مبادئ القانون ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠١٠، ص٥١.

[٤]) محمد حسن قاسم ، المدخل لدراسة القانون ، ج١، ط١، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص٢٥٧- ٢٥٩.

يعد الضبط الاجتماعي من بين المفاهيم المهمة التي اهتم بها الباحثون في علم الاجتماع خاصة والعلوم الإنسانية عامة ورغم عدم اتفاقهم على تعريف محدد له بحكم كونه مجالاً مشتركاً بين فروع عديدة من علم الاجتماع كعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع الجنائي والسياسي .....الخ .

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الضبط الاجتماعي الرسمي تحت علم الاجتماع الجنائي والقانوني والتنظيم ، وفي حين يندرج الضبط الاجتماعي الغير رسمي في مجال الانحراف والدراسات الثقافية [١].

وتأسيساً على ذلك يتمتع الضبط الاجتماعي باهتمام أكثير المفكرين والفلاسفة تحت مسميات متعددة مثل الدين والقانون وما تعارف عليه الناس من أخلاق وغيرها ، وفي هذا المعنى يسعى بن خلدون إلى ان الضبط الاجتماعي تتجسد وظيفته في المحافظة على المصلحة الخاصة والمصلحة العامة [٢].

درس علماء الاجتماع الضبط الاجتماعي كأداة لتوازن المجتمع حيث إهتم **اوكست كونت** بدراسة الدور الذي تلعبه العقيدة والمعرفة والأخلاق في تدعيم النظام الاجتماعي ، وكذلك **هربرت سبنسر** في إشاراته للضبط الاجتماعي بكتابه (مبادئ علم الاجتماع) ، وفي الوقت نفسه يعد **روس** Ross من بين العلماء الذين كتبوا بالضبط الاجتماعي عندما عد القانون من أهم وسائل الضبط الاجتماعي ، ويرى ان هناك وسائل أو آليات أخرى يتحقق من خلالها الضبط الاجتماعي كالقيم والثقافة والأعراف والمعتقدات ، ويعد كتابه (الضبط الاجتماعي سنة ١٩٠١) عاملاً مهماً في لفت أنظار المفكرين والعلماء إلى كون الضبط الاجتماعي : عبارة عن سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة [٣].

وبهذا فقد وضح روس بأن الأفكار الشخصية والفن والتنور والوهم والتطور الاجتماعي والقانون والعادات والتقاليد والأعراف والدين إنّها تمثل محرك الضبط الاجتماعي[٤].

ويعد العلامة **وولف G. W0lf** من بين العلماء الذين كتبوا في الضبط الاجتماعي الذي يرى إن هناك معنيين مختلفين له على الرغم من وجود ارتباط بينهما، فيشير الأول للفرد مشروطاً ومحدداً في تصرفاته بالجماعة والمجتمعات المحلية وبمقدار قبوله لأهداف الوحدات الاجتماعية ومعاييرها ، أمّا الثاني يشير إلى الحالات التي يحدد فيها الشخص سلوك الآخرين أو يحد سلوكه من خلال الآخرين كالمجتمعات المحلية فيرى إن الآليات التي يتم بها تحديد سلوك الفرد هي ذات طبيعة اجتماعية [٥].

---

[١]) د. امال عبد الحميد وآخرون ، والانحراف الضبط الاجتماعي، مصدر سابق ، ص٧- ٨ .
[٢]) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠، ص٨١.
[٣]) د. سامية محمد جابر ، القانون والضوابط الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٣٤.
[٤]) د. معن خليل العمر ، الضبط الاجتماعي ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦، ص٣٠.
[٥]) د. عزت حجازي ، مفهوم الضبط الاجتماعي ، العدد الثالث ، المجلد الثامن ، المجلة الجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص٥٦٤.

أنواع الضبط الاجتماعي :.

يشتمل الضبط الاجتماعي على أنواع عديدة في طبيعة واتجاهات التغيرات الاجتماعية التي تخضع لها المجتمعات عبر العصور ومنها :

١- الضبط الاجتماعي الإيجابي والسلبي.

ونعني بالضبط الاجتماعي الايجابي Positive Social control دافعية الأفراد الإيجابية للامتثال ، ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط من خلال المكافآت التي تكون على شكل منح مادية ملموسة كالاستحسان والتأييد الاجتماعي ويعتمد الضبط على اندماج الفرد للمعايير والقيم وتوقعات الدور من خلال التنشئة الاجتماعية وان سبب امتثال الفرد لأنه يعتمد في صدق المعيار الاجتماعي وبذلك تكون المكافآت والعقوبات مدعمة لدافعية الأفراد.

أمّا الضبط الاجتماعي السلبي Negtive Social control ويعتمد الضبط السلبي على التهديد والعقاب بالقوانين التي تضم الإعدام والسجن والغرامة المالية ، وكذلك العقوبات التي تحددها العادات الشعبية والتي من يخالفها يتحمل الاستهجان والسخرية أو النبذ ويمكن أن يكون الضبط الاجتماعي السلبي رسمي أو غير رسمي [١].

٢ – الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي :

فالضبط الاجتماعي الرسمي تحدده سلطة رسمية ويكون لها الحق في إصدار القوانين واللوائح لتحقيق العقوبة والجزاء للأفراد الذين ينتهكون المعايير الاجتماعية وتكون بصورة منتظمة وتتمثل هذه العقوبات في عقوبة الإعدام أو السجن أو النفي وتضم العقوبات الإيجابية كمنح الدرجات والشهادات لعلمية والجوائز والميداليات والمكافآت المادية

أمّا الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يمارس على الأفراد بصورة لا تعتمد على العنف والقوة وتتكون وسائل الضبط في هذا النوع بصورة تلقائية كالتهكم والسخرية والغيبة والثرثرة وإطلاق الشائعات ،وكذلك عزل الفرد ونبذه من الجماعة التي يعيش معها وتكون هذه الوسائل من أكثر وسائل الضبط في المجتمعات الصغيرة التقليدية التي يكون التماسك على أساس العلاقات الشخصية وجهاً لوجه كالأعراف والعادات والتقاليد [٢].

---

[١]) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٤١٩- ٤٢٠.

[٢]) مصدر نفسه ، ص٢٠-٢١.

ويتحقق عن طريق الأعراف والقوانين التي يترتب عليها العقاب والثواب وخاصة ظاهرة العقاب التي تعد ذات فاعلية كبيرة في الضبط الاجتماعي كالعقوبات النفسية كالتحقير والاستهجان والهجران والفصل من العضوية [١].

ويصل هذا النوع من الضبط إلى غايته عن طريق مجموعة من الضوابط المتداولة والمتعارف عليها في المجتمع كالعقائد الدينية والأعراف والعادات والتقاليد والرأي العام والأسرة ، ويسمى هذا الضبط أحياناً بالضبط الداخلي الذي ينبع من داخل الفرد كالقيم والمعايير السائدة في المجتمع[٢].

٣. الضبط الداخلي والخارجي :

ويقصد بالضبط الداخلي الذي يتكون في ضمير الفرد ومشاعره ووجدانه عن طريق التنشئة الاجتماعية وهذا جعل الفرد يتصرف تصرفات مقبولة ويحدث الضبط عندما يمتثل الفرد للمعايير الاجتماعية على أنَّها تشكل جزءاً من ضميره وتكون جزءاً من هويته وينشأ ذلك من خلال التنشئة الأسرية والدينية ، وبهذا أن الضبط يكون عفوياً لا شعورياً ولا يستطيع الفرد التحكم به فالآلية الضبطية كامنة في ضمير الفرد وتكون أكثر تأثيراً في سلوكه ومن خلال ذلك نستنتج أن المعايير والقيم مستكنة في ذات الأفراد الأمر الذي جعل جنوحه وانحرافه ضعيفاً مثلاً المسلم في البلدان غير إسلامية عند دخوله المطاعم الأجنبية يسال عن نوع الطعام الذي يقدم له (هل ذُبح على الطريقة الإسلامية ؟) ، وكذلك لا يرتكب المحرمات بالرغم من السماح له في تلك المجتمعات لكنه عن طريق التنشئة الاجتماعية والدينية يجد نفسه غير قادر على ارتكاب الجرائم حتى تلك التي لا تمس الحياء العام

أمّا الضبط الخارجي فإنَّه يُفرض على سلوك الأفراد من الخارج لكي يكونوا متشابهين ومتماثلين في سلوكهم وتصرفاتهم مع الجماعة ، وتكون على شكل عقوبات عرفية أو رسمية فالفرد الذي يخالف سلوك الجماعة تفرض عليه جزاءات عقابية خارجية متمثلة بالقانون الوضعي الذي تفرضه الجماعة ويتم تنفيذه عن طريق المؤسسات الحكومية (الشرطة والمحاكم والسجن) وأمّا على الصعيد العرفي فهناك مجموعة من الآليات تمتلكها الجماعة لتعزيز القيم والمعايير الأخلاقية كالسخرية والاستهزاء والازدراء والاستحسان والاستهجان ، ونستنتج من ذلك أن المجتمع لديه مجموعة من القواعد العرفية والرسمية المكتوبة والشفوية تضبط سلوك الأفراد المنحرفين مثلاً الجماعات الأولية لديها معايير خاصة لضبط سلوك أفرادها [٣].

---

[١]) د. محمود البستاني ، الإسلام وعلم الاجتماعي ، ط١، مجمع البحوث الاسلامية للدراسات والنشر ، بيروت ، (د. ت) ، ص١٠٥.

[٢]) حسين خليل ابراهيم ، مرجعيات الضبط الاجتماعي في مجتمع محلي (دراسة انثروبولوجية في بغداد) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،جامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، قسم الانثروبولوجيا التطبيقية ، ٢٠١٥، ص٦٠.

[٣]) معن خليل العمر ، الضبط الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٧٣- ٧٥.

٤. الضبط الاجتماعي المباشر وغير المباشر : ونعني بالضبط المباشر الذي يتحقق من خلال القوانين واللوائح المكتوبة التي تنفذها المنظمات والهيئات والوكالات والنقابات والتنظيمات السياسية والاقتصادية وقد تكون السيطرة المباشرة إيجابية أو سلبية أو رسمية أو غير رسمية

أمّا الضبط غير المباشر فيقصد به ذلك الضبط الذي يستمد قوته من مصدر مبهم وغير محدد وتتمثل في الطرق الشعبية والتقاليد والأعراف بما تمارسه من قيود وضغوط على الأفراد والجماعات وخاصة المجتمعات العشائرية والبدائية والتقليدية [١].

ثانياً – وسائل الضبط الاجتماعي

يقصد بوسائل الضبط الاجتماعي العمليات أو الطرق التي تحكم تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية ، وتعمل على تنظيم حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأسرية ، وبالتالي ضبط سلوكهم الشاذ وبهذا تختلف هذه الوسائل باختلاف الزمان والمكان فمثلاً في بعض المجتمعات تكون العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية من الوسائل الفعالة لتحقيق الضبط الاجتماعي ، بينما في مجتمعات أخرى يلعب القانون دور المسيطر الأول على سلوكيات وتصرفات الأفراد ، وقد أكد عالم الاجتماع الامريكي روس على إجمال وسائل الضبط بخمسة عشر وسيلة هي الرأي العام ، القانون ، المعتقدات ، الإيحاء الاجتماعي، والتقاليد والقيم الاجتماعية ،الدين ، القانون ، الشعائر والطقوس ، الفن ، الشخصية والاساطير والاوهام ،التراث ، الاخلاق ، المثل العليا ،التربية [٢].

وقد صنف لانديز وسائل الضبط إلى صنفين هي:

١- إعتبر هذا الصنف من الوسائل الضرورية لاستقرار النظام الاجتماعي ويشتمل على(القيم والمعايير والأعراف والعادات والتقاليد

٢- أمّا الصنف الآخر من وسائل الضبط فقد عدها لانديز تعمل على تدعيم النظام الاجتماعي وقسمها الى قسمين :

أ- النظم الاجتماعية : كالأسرة والدين والمدرسة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا

ب-الأبنية الاجتماعية : كالجنس والطبقة والجماعة الأولية والثانوية [٣].

---

[١]) أحمد الخشاب ،الضبط الاجتماعي اسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ،مطبعة العرفة ، القاهرة ، ١٩٦٨، ص٢٢,٢١.

[٢]) شيخة بنت حمود القحطاني ، الارشاد الديني ودوره في الضبط الاجتماعي : دراسة تحليلية على نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات بالرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، قسم العلوم الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، ١٤٣٤، ص٣٢.

[٣٣]) المصدر نفسه ، ص ٣٣.

لذا بعد الاطلاع على وسائل الضبط الاجتماعي حسب وجهات نظر علماء الاجتماع حدد الباحث الوسائل التي يتم التطرق اليها ومنها :

١ – القانون Law

هو مجموعة من القواعد الإلزامية التي تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم البعض، وتوضح سلوك كل فرد داخل الجماعة وتجعله منسجماً فيها (الجماعة) وهذه القواعد تجعل سلوك الفرد متوافقاً ومتماسكاً مع أفراد جماعته ، ولا يكون فيها اختلال وانحراف وذلك من خلال حماية نشاط الفرد بالقدر الذي يتلاءم مع مصلحة الجماعة وتحقيق الحاجات المشتركة لإفراد المجتمع ويتم ذلك عن طريق بيان الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد ومدى التزامهم بها [١].

وقد انطلق الفقيه الفرنسي ديجي Duguit لوضع مفهوم للقانون يعتمد على المتطلبات الضرورية للحياة الاجتماعية ، فيرى ان أساس القانون أساساً مزدوجاً يقوم على عنصرين أساسيين أولهما : الشعور بالتضامن الاجتماعية ، وثانيهما : الشعور بالعدل، ويعد القانون عند ديجي بأنَّه مجموعة القواعد والأحكام التي يدركها الأفراد المكونين للجماعة وعلى أنَّها ملزمة وضرورية لصياغة التضامن الاجتماعي والعدل وفرض القوة والإجبار في الجماعة (عند تطبيقه) ، وبهذا ينظر ديجي إلى القانون على أنَه خط السلوك المفروض على أفراد المجتمع والامتثال للقانون هو ضمان لمصلحة المجتمع بصورة عامة ،ويؤدي الإخلال به ردة فعل اجتماعية ضد الفرد الذي ينتهك القواعد القانونية التي تنظم العلاقات داخل الجماعة[٢].

وبما ان القانون مجموعة من القواعد تحكم سلوك الأفراد ولهذه القواعد مصادر عديدة هي العرف والتشريع والدين والفقه والقضاء

وان أي قواعد قانونية ترتبط بوجود المجتمع ولا يمكن أن نتوقع وجود قواعد قانونية بدون هذا المجتمع والتي تنظم وتقيد سلوك الأفراد فيه وتجعله متوافق مع سلوك الجماعة ويصب في مصلحتها وفي حالة خروج الفرد على هذه القواعد يجب توجيه عقوبة له ، وتأسياً على ذلك فقد تعمل القواعد القانونية على ضبط سلوك الأفراد عن طريق وضع عقوبات تتناسب وحجم الخطيئة التي يرتكبونها وحجم الانحراف أو الأفعال الخارجة عن تلك القواعد، وقد تأخذ العقوبات للفرد المنحرف (السجن او الإعدام او الغرامات المالية) ومثل هذه الجزاءات تُعد بمثابة آليات أو وسائل يستخدمها القانون لضبط سلوك الأفراد والزامهم بها في حالة صدور سلوك غير سوي من أحد أعضاء الجماعة ، وفي حال وجود خلافات بين الأفراد تهدد الكيان الاجتماعي

---

[١]) د. عمر ممدوح مصطفى ، القانون الروماني ، دار المعارف للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥، ص٧.

[٢]) د. رياض القيسي ، علم اصول القانون ، مصدر سابق ، ص٩٨.

يحتكم الأفراد إلى القانون الذي يكون الوسيلة التي لا تقبل النزاع أو خروج أفراد الجماعة عليه والأفراد يمتثلون له دون أي اعتراض أو تردد وبهذا يكون القانون من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي .

وبهذا يظهر لنا ان القانون من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة فهو يحقق حقوق الأفراد وواجباتهم ، وينظم علاقاتهم فيما بينهم وبين مؤسساتهم الاجتماعية ، وايضاً يعمل على تنظيم هذه المؤسسات فيما بينها مما ينعكس إيجاباً أو سلباً على استقرار المجتمع وأمنه الاجتماعي .

٢- الدين Religion

هو نظام روحي يربط الإنسان بقوى خارقة وخارجة عن إرادته أو القوى الميتافيزيقية (ما وراء الطبيعة) والامتثال والخضوع لها من أجل درء مضارها وجلب منافعها

فقد عرفه عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركايم Emile Durkheim هو عبارة عن نسق موحد ومتكامل يشتمل على جميع العقائد والممارسات التي تمارس في مجتمع محلي صغير وأخلاقي بسعة الكنيسة [١].

أمّا الدين عند جيمس فريزر J. Frazer فهو استرضاء القوى التي تتعالى على الإنسان والتي يعتقد بأنَّها تتحكم في الطبيعة والحياة البشرية [٢].

وتقسم الأديان إلى بدائية أو وضعية كالديانة الطوطمية وأخرى الهية كالإسلام وهو من الديانات السماوية الموحدة بعبادة الله ومن يؤمن بهذه الديانة تسري عليه جميع الأنظمة والقوانين الإسلامية التي جاء بها الله إلى الناس بواسطة الأنبياء والمرسلين .

ويعد الدين الإسلامي من أهم وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية فهو عبارة عن مجموعة من المبادئ والمعتقدات والتعاليم التي تحد سلوك الأفراد المؤمنون بها ، وتكون على شكل أوامر ونواهي عن الأشياء والأفعال التي يمكن تجنبها والابتعاد عنها وماهية الأفعال التي يلتزم بها الفرد في الحياة الاجتماعية [٣].

إنَّ علماء الفقه والأصول ينظرون إلى إنَّ أغلب الآيات القرآنية هي أوامر ونواهي وهي وسيلة لضبط سلوك الأفراد ، وتعمل بنفس القوة التي تعمل بها القوانين الوضعية [٤].

---

[١]) الشيخ حسين احمد شحادة ، اجتماعيات – الدين والتدين ، دراسات في النظرية الاجتماعية الاسلامية ، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ، ٢٠١٠، ص١٩٥.

[٢]) د. هنية مفتاح القماطي ، الفكر الديني القديم (دراسة في نشأة المعتقدات الدينية) ط١، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ٢٠٠٣، ص٢١.

[٣]) د. احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الديني ، ط١، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥، ص١٧٤.

[٤]) الشيخ محمد مجتهد الشبستري ، قراءة بشرية للدين ، ترجمة : احمد القبانجي ، ط١، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص١٩٢.

وقد جاءت كثير من الآيات القرآنية على صيغة أوامر ونواهي ومنها قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[١] وكما قوله تعالى ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٢] فان هذه الآيات تُعبر عن نهي وهو نوع من انواع الضبط فالله عندما خلق الانسان نهاه من الاقتراب من الاطعام من الشجرة قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [٣] وبعد ذلك أزلهما الشيطان وعارضا أمر الله سبحانه وتعالى وأصبح تصرفهما تصرفاً انحرافياً ويجب ان يكون جزاء أو عقاب أثر هذا العمل وقوله تعالى ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[٤] وقد أمرنا الله بالصلاة والصدق والمحبة والاحترام والإخوة والخمس والزكاة وحق اليتيم ونهانا عن الزنا والربا والغيبة والنميمة وسوء الخلق والتكبر وكما نهانا عن الجحود بنعمة الله والسرقة والغش والقتل بغير حق وهذ الأوامر والنواهي جميعها قوانين الهية وضعها الله للإنسان ليضبط سلوكه كي يعيش حياته ملؤها الأمن والاطمئنان .

٣ – التنشئة الاجتماعية Socialization

تعد التنشئة الاجتماعية عملية نقل الخبرات والمهارات من جيل إلى آخر بواسطة مجموعة من المؤسسات (الأسرية والدينية والاقتصادية والتربوية والسياسية) ، وبهذه المؤسسات يمكن للفرد ان يتحول من كائن بايولوجي إلى اجتماعي وعن طريقها يتمكن الفرد من العيش في الجماعة التي ينتمي إليها ويكون عنصراً فعالاً فيها

وتُعرف التنشئة الاجتماعية : بأنَّها تفاعل اجتماعي على شكل قواعد للتربية والتعليم يحصل عليها الفرد في مراحل عمره (من الطفولة حتى الشيخوخة) عن طريق العلاقة التي تربطه بالجماعات الأولية (الأسرة والمدرسة والجيرة والأصدقاء) وتتظافر جهود هذه الجماعات في تحقيق التوافق الاجتماعي واكتساب المعايير والقيم السائدة حوله [٥].

فعن طريق التنشئة يصبح الفرد أكثر توافقا وانسجاماً مع أفرد المجتمع ويؤدي مهامه بهدوء وطمأنينة ، ويكون جاهزاً لتحمل المسؤولية ويلتزم بالمعايير والقيم الاجتماعية فيسيطر على جميع انفعالاته غير السوية أو التي تؤدي إلى انتهاك المعايير.

وهكذا تشكل التنشئة الاجتماعية سلوك الأفراد وهي العملية التي يتم عن طريقها إدخال ثقافة المجتمع في شخصية الأفراد وتطبيعهم في النمط الثقافي والاجتماعي ، فهي يمكن ان تكون عملية تعلم اجتماعي يتعلم

---

[١]) الاسراء ، آية ٣٢.
[٢]) سورة البقرة ، آية ٤٢.
[٣]) سورة الأعراف ، آية ١٩ .
[٤]) سورة البقرة ، الآية ٣٦.
[٥]) د. محمد شفيق ، الإنسان والمجتمع : مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٢٧.

فيها الفرد الطرق والأدوار ويكتسب المعايير التي تحدد هذه الأدوار ويتعلم كيف يسلك طرق اجتماعية توافق عليها الجماعة ويرتضيها المجتمع له[١].

فشخصية الفرد تتكامل الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية إذ ان كل فرد من أفراد المجتمع وبفعل هذا التكامل لا يشعر بقسر آليات الضبط الاجتماعي لان هذه الآليات تصبح جزءاً من البيئة الداخلية للشخصية ، ويصبح الامتثال الاجتماعي داخلياً وليس خارجياً وبفعل ذلك فإن كل فرد منا لا يشعر في كل لحظة أو في كل سلوك يسلكه بضغوط سلطة خارجية أو بأنَّه يرضخ لقسر يمارس عليه من قبل المؤسسات والهيئات الاجتماعية [٢].

وكما التنشئة الاجتماعية تخلق التواصل والانضباط في العلاقة بين الفرد والمجتمع حيث أنّها تغرس معايير المجتمع ومعتقداته وقيمه في الأفراد وتنقل القيم الاجتماعية اليهم ، ويرى دوركهايم أنَّ الأفراد ميالون للخروج على القوانين الاجتماعية في ظل غياب التربية الاجتماعية حيث يترتب على ذلك شيوع الانحراف في المجتمع بسبب افتقاد القوة الاجتماعية في غرس التوجيهات والقواعد الاجتماعية لديهم [٣].

وهناك العديد من المؤسسات التي تتحقق من خلالها التنشئة الاجتماعية منها :

أ-الأسرة : تعد الأسرة من أصغر وأهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع وهي وحدة اجتماعية ثابتة ومستقرة نسبيا تتكون من الزوج والزوجة والأبناء الذين يعيشون تحت سقف واحد وتربطهم رابطة الدم ، ان الامتثال للتعاليم الأسرية تعتمد على حجمها وطبيعة نظامها فكلما توسع بنائها وازداد عدد أعضائها صاحب ذلك تعقداً في العلاقات والسيطرة على نظامها

ويعرفها اوجبرن OGBURN ونيمكوف NIMKOFF بأنَّها رابطة اجتماعية دائمة تتكون من الزوج والزوجة مع الأبناء أو بدون أبناء أو من زوج مع أبناءه أو زوجة مع أبنائها ويشيران على أن الأسرة تكون كبيرة (معقدة) ، فتشمل الأفراد الآخرين كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب على ان يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأبناء[٤].

وهكذا ان الأسرة تضم الأب والأم والأبناء وفي بعض الحالات الأجداد والأحفاد الذين يقطنون في بيت واحد وهي وسيلة لربط الفرد بالمجتمع فعندما يولد الطفل في الأسرة لا يستطيع الاعتماد على نفسه ، وإشباع

---

[١]) صالح محمد ابو جادو ، سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية ، ط٤، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٤، ص١٦.
[٢]) سمير ابراهيم حسن ، تمهيد في علم الاجتماع ، ط١، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠١٢، ٢٦٠ .
[٣]) جينفرم ليمان ، تفكيك دوركهايم – نقد ما بعد بنيوي ، ترجمة : محمد احمد عبد الله ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٦، ص١٧١.
[٤]) د. سلوي عثمان الصديقي ، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١٢، ص١٥.

حاجاته الأساسية ليستمر في الحياة وأول من يقوم برعايته وتنشئته الأسرة ، وهذه التنشئة تكون بصورة سهلة وسلسة يتعلم الفرد فيها القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية بصورة لا شعورية دون استخدام الفرض والقوة ، ومن خلالها يتعلم الفرد القوانين والأنظمة والحريات التي يجب على الفرد تجنبها أو الحريات التي يجب عليه تجنبها وبهذا تكون وسيلة من وسال الضبط

وتلعب الأسرة دوراً فعالاً في تربية الأفراد على القيم والعادات والأعراف لأن الطفل بمفرده لا يستطيع التمييز بين الجيد والسيئ والصالح والطالح والخير والشر ولا يملك اي تصور عن القيم الأخلاقية ولا يمكن ادراكها ، فيحصل على احتياجاته الأساسية من الأم ثم يتعلم القيم التي يملكها الأب ثم الأخوة ثم الأخوات ثم الأقارب وهكذا يكون دور الوالدين مؤثر في النمو الذهني والعقلي والعاطفي والاجتماعي للطفل ، فإن الأطفال يتعلمون القيم الأخلاقية والمعنوية من خلال مشاهدتهم لسلوك الوالدين وبقية أفراد الأسرة [١].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أهمية الأسرة في الضبط الاجتماعي والتوجيه والإرشاد التي تؤديها الأسرة ويصبح الفرد من خلالها مهذب السلوك حَسِن التصرفات ومسيطراً على انفعالاته يعمل لمصلحة نفسه والآخرين

ب- المدرسة: هي الوحدة الاجتماعية الثانية التي تستقبل الطفل وتصقل مواهبه ويلتقي فيها الطفل أعضاء يختلفون عن أبناء أسرته وهم الكوادر التدريسية والطلبة وفيها يتعلم العادات والتقاليد والمعرفة ، ونقل التراث الثقافي من الأجيال السابقة الى الأجيال اللاحقة وتكون أكثر تنظيماً في الناحية الرسمية من الأسرة ويتعلم الفرد من خلالها احترام الأنظمة والقوانين والسلوك العام للجماعة .

والمدرسة إحدى المؤسسات التالية (البيت والمدرسة والمؤسسة الدينية والأعلام) التي أنشاها المجتمع لتؤدي وظيفة التنشئة الجسمية والعقلية والاجتماعية ، ولها دور في نشأة الجيل الصاعد فهي الأداة والمكان الذي بواسطته ينتقل الفرد من حياة التمركز حول نفسه إلى التمركز حول الجماعة وأنّها الوسيلة التي يصبح الفرد من خلالها عضواً فعالاً في المجتمع [٢].

عندما يدخل الفرد إلى المدرسة يكون قد حصل على كثير من المعايير والتقاليد والمعارف والاتجاهات ، وبها يكون الطفل قد توسع نطاق تفاعله حيث يلتقي الأصدقاء والعاملون فيها ، ويتعلم المزيد من المعايير بشكل منظم ويتعلم أدوار اجتماعية جديدة ويلقن بحقوقه وواجباته وأساليب ضبط انفعالاته والتوفيق بين حاجاته

---

[١]) د. سعاد جبر سعيد ، القيم العالمية واثرها في السلوك الانساني ، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨، ص٣٣.

[٢]) ابراهيم عبد الله ناصر ، علم الاجتماع التربوي ، مصدر سابق ، ص١٠٢- ١٠٤.

وحاجات المجتمع كما يتعلم الانضباط وأنماط ثقافية أخرى ، والتعامل في السلوك ومع قيادات جديدة مما ينعكس إيجاباً على شخصية الفرد ونضوجه الثقافي [١].

فالفرد من خلال المدرسة يتعلم كيف يتغلب على العقبات التي تواجهه ، وان التغلب على هذه العقبات يحتاج إلى خبرة ومهارة ومواظبة وانتباهاً وهذا يتضمن تنظيماً للقوى وبالأحرى ضبطاً واكتساباً للمعرفة [٢].

٤ – الرأي العام : يعد الرأي العام ردة الفعل الذي يكونها المجتمع ضد أي سلوك يسيء له ولمؤسساته وللرأي العام ثلاث مكونات هي الحكم العام وهو الرأي الذي يتخذه معظم أبناء المجتمع اتجاه سلوك ما سواء كان حسناً أو سيئا ، ثم الشعور العام وهو الشعور والإحساس بالرضا أو عدمه من جانب أغلب أعضاء المجتمع اتجاه سلوك معين ، واخيراً الفعل العام وهو يتضمن المقاييس التي تتخذها الغالبية للتأثير على السلوك العام ومقابل هذه المكونات الثلاثة هناك ثلاثة جزاءات وهي جزاءات الرأي وجزاءات الشعور وجزاءات العنف [٣].

ويتضمن الرأي العام حكماً عاماً على حادثة أو فكرة جديدة وهو عبارة عن انفعال الجمهور حيال هذه الفكرة ، ويؤدي الحكم إلى الشعور بالاستحسان أو الاستهجان فهو فعل الجماهير أو الإجراءات التي يتخذونها بخصوص عمل ما كالتظاهرات [٤].

ومن أهم الفلاسفة الذين تطرقوا لظاهرة الرأي العام هم جان جاك روسو وجيرمي بنثام وجون ستيوارت مل وقد أكد مل على أهمية حرية الرأي العام موضحاً ((لو اتفق العالم بأكمله على رأي معين ما عدا شخصاً واحداً فلا يحق للعالم إسكات هذا الرأي)) ، وكما شدد ان الراي العام في جميع كتاباته كأداة للضبط الاجتماعي ويعتبره الأداة لمواجهة أي نظام استبدادي حيث ربط الرأي العام بالنظرية الديمقراطية وركز على الصحافة ودورها في الرأي العام [٥].

---

[١]) محمد شفيق ، الإنسان والمجتمع : مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، مصدر سابق ، ص٣٥.

[٢]) جون ديوي ، المدرسة والمجتمع ، ترجمة : د. احمد حسن الرحيم ، ط٢، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨، ص٥٦- ٥٧.

[٣]) د. سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام ، مصدر سابق ، ص٢١٩ .

[٤]) نوميل تايمز ، المشكلات الاجتماعية ، ترجمة : د. غريب محمد سيد احمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص١٨٦.

[٥]) د. هاني الراضا ، د. رامز محمد عمار ، الرأي العام والأعلام والدعاية ،ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠١٣، ص١٥.

وظائف الرأي العام :

بما ان الرأي العام هو حالة ملازمة للمجتمع ويرتبط وجوده بالمجتمع أي عدم وجود مجتمع ليس له رأي عام فهذا يدل على ان حاجة المجتمع إلى هذا الرأي سبب تأديته لكثير من المهام والوظائف التي نوجزها في ما يلي :

١- الضبط الاجتماعي : الرأي العام قوة كبيرة يصدر حكمها بصورة مباشرة على السلوك الذي ينتهك المعايير الاجتماعية والأخلاق والتقاليد أو الأعراف والقانون

٢- يؤدي الرأي العام إلى تشكيل معايير وقيم جديدة لكل المستجدات في المجتمع وفي كافة المجالات (السياسية والاجتماعية)

٣- هناك وظيفة اقتصادية يؤديها الرأي العام بشكل فاعل تعمل على تحريك عجلة الاقتصاد وإنجاح خطط التنمية وعن طريقه تستطيع القوى الاقتصادية على الترويج لبضائعها

٤- يدعم الذوق والأخلاق والسلوك الإنساني السليم : يعمل الرأي العام على المناهضة أو الرفض لاحد مظاهر المجتمع الشاذة لخلق مناخ لطرد هذه الظاهرة وحاربتها اجتماعياً

٥- تساعد معرفة الرأي العام في عملية التخطيط في الأصعدة المختلفة في أغلب المشاكل الاجتماعية

٦- دعم المثل الاجتماعية والثقافية التي تتضمن القيم والعادات والأعراف التي يتوارثها الشعب جيل بعد جيل[١].

لقد لعب التطور التكنولوجي دوراً هاماً في تكوين الرأي العام لفاعلية أدواته ووسائله لربط الأفكار المتناثرة لدى أفراد المجتمع حول قضية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، وتعد الصحافة من أقدم الوسائل المطبوعة لرأي العام ومنها جريدة الوقائع المصرية سنة١٨٢٨ التي أسسها محمد علي باشا في مصر ، وكذلك جريدة الزوراء في العراق وغيرها فكان لهذه المجلات دور في تكوين الرأي العام من خلال طباعة ونشر الصحف للمتلقين والقراء في الحدود الواحدة لجذب انتباه الموطنين وتكوين لهم ردة فعل او موقف أو رأي اتجاه القضايا التي تكون محل جدل ونقاش ومن خلال الصحف يخرج رأياً عاماً يضم عامة الناس أو أغلبهم .

أمّا وسائل الإعلام المرأية والمسموعة (الراديو والتلفاز) تكون من الوسائل الناقدة والمقومة لقرارات خاطئة أو صائبة تطرحها الدولة ، وتظهر هذه القضايا على شكل نشرات أخبار أو برامج تلفزيونية تحاول ان

[١]) د. حسين إبراهيم ألفلاحي ، أهمية صحافة الانترنت في تموين الرأي العام ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، كلية الإعلام ، العدد (١) ، ٢٠١٢، ص٢٨٩.

تظهر عواطف او مشاعر أفراد المجتمع ، ونلاحظ ذلك من خلال الرأي الذي تنشئه وسائل الإعلام اتجاه الانتخابات السياسية او الدستور وغيرها .

أمّا مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية (الفيس بوك والتويتر واليوتيوب وغيرها) فقد أخذت حيزاً كبيراً في تكوين الرأي العام من خلال طرح القضايا في الشبكات المذكورة سلفاً ويتم نقاشها وتداولها للحصول على أكبر عدد من الأعضاء والآراء التي تعبر بها الأفراد ، فمثلا في مجتمعاتنا الإسلامية يكون هناك رأياً عاماً اتجاه تناول المشروبات الكحولية نتيجة ، لهذا الرأي تصدر الدولة قانوناً أو قراراً يمنع تناول الكحول والتجارة الرائجة بها وهذا العمل يعد وسيلة من وسائل الضبط .

وكما هناك رأي عام حول الأعراف المتداولة بين أبناء المجتمع فمثلا ان الرأي العام لا يسمح للمرء (رجلا أو امرأة) ان يخرج من المنزل دون ارتداء الملابس أو الملابس الغير محتشمة ، فهذا الفعل لا يكون مسموحا من قبل الرأي العام لأنه يخدش مشاعر الجماعة أو يمسها ولهذا الأمر تترتب عليه العقوبة المعنوية أو المادية وبدلا من ذلك على الضبط الاجتماعي للجماعة وبهذا يكون الرأي العام وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي .

المراجع والمصادر:

القرآن الكريم

١. د. إبراهيم عبد الله ناصر ، علم الاجتماع التربوي ، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.
٢. إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، دار الدعوة ، ١٩٨٩.
٣. ابن منظور الأنصاري ، لسان العرب ، المجلد الحادي عشر ، دار الكتب العلمية، القاهرة ، ٢٠٠٩.
٤. د. احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الديني ، ط١، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٥.
٥. ــــــــــــــــ، علم الاجتماع الرياضي ، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥.
٦. أحمد الخشاب ،الضبط الاجتماعي اسسه النظرية وتطبيقاته العلمية ،مطبعة العرفة ، القاهرة ، ١٩٦٨.
٧. أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧.
٨. أخوار رشيدة ، وعالية بنت خلف ، المسائلة والفاعلية في الإدارة التربوية ، دار مكتبة الحامد ، عمان ، ٢٠٠٦.
٩. د.آمال عبد الحميد وآخرون ، الانحراف والضبط الاجتماعي ، ط١، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.
١٠. بوتومور ، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة : د. محمد الجوهري واخرون ، ط٣، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨.
١١. جون ديوي ، المدرسة والمجتمع ، ترجمة : د. احمد حسن الرحيم ، ط٢، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨.
١٢. جينفرم ليمان ، تفكيك دوركهايم – نقد ما بعد بنيوي ، ترجمة : محمد احمد عبد الله ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٦.

١٣. د. حسين إبراهيم ألفلاحي ، أهمية صحافة الانترنت في تموين الرأي العام ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الانبار ، كلية الإعلام ، العدد (١) ، ٢٠١٢.
١٤. الشيخ حسين احمد شحادة ، اجتماعيات – الدين والتدين ، دراسات في النظرية الاجتماعية الاسلامية ، ط١، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٥. حسين خليل ابراهيم ، مرجعيات الضبط الاجتماعي في مجتمع محلي (دراسة انثروبولوجية في بغداد) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،جامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، قسم الانثروبولوجيا التطبيقية ، ٢٠١٥.
١٦. د. حسين عبد الحميد احمد رشوان ، البيئة والمجتمع – دراسة في علم اجتماع البيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،٢٠٠٦.
١٧. د. حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٦٣٨ ماجد زكي الجلاد ، تعلم القيم وتعليمها ، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ٢٠٠٥.
١٨. د.منى العينة جي ، التحضر في المجتمع العراقي في ضوء فرضية الدكتور علي الوردي في الانتقال من البداوة إلى الحضارة ، دارميرزوبوتاميا ، بغداد ، ط١، ٢٠١٣.
١٩. خليفة إبراهيم عودة التميمي ، الضبط الاجتماعي بين العرف والقانون، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، علم الاجتماع ، ١٩٩٦.
٢٠. د. رفيق حبيب ، إحياء التقاليد العربية ، دار الشروق ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٣.
٢١. د. رياض القيسي ، علم أصول القانون ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢.
٢٢. د. سامية محمد جابر ، القانون والضوابط الاجتماعية – مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٦.
٢٣. د. سامية محمد جابر ، علم الاجتماع العام ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت، ٢٠٠٤.
٢٤. د.سعاد جبر سعيد ، القيم العالمية واثرها في السلوك الانساني ، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨.
٢٥. د.سعدي هناوي ، مدخل إلى علم الاجتماع والآداب ، ط١، دار الفكر العربي ، بيروت ، ١٩٩٤.
٢٦. د. سلوى علي سليم ، الإسلام والضبط الاجتماعي ، ط١، دار التوفيق النموذجية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٥.
٢٧. د.سلوي عثمان الصديقي ، الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠١٢.
٢٨. د. سمير ابراهيم حسن ، تمهيد في علم الاجتماع ، ط١، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠١٢ .
٢٩. شيخة بنت حمود القحطاني ، الارشاد الديني ودوره في الضبط الاجتماعي : دراسة تحليلية على نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات بالرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، قسم العلوم الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، ١٤٣٤هـ.
٣٠. د.صالح المصلح ، الضبط الاجتماعي ، ط١، مؤسسة الوراق للطباعة والنشر ، ٢٠٠٤.
٣١. د. صالح محمد ابو جادو ، سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية ، ط٤، دار المسيرة ، عمان ، ٢٠٠٤.
٣٢. د. عاطف عطية ، المجتمع الدين والتقاليد: بحث في اشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة ، منشورات جروس برس ، لبنان ،ط١ ، ١٩٩٢.
٣٣. أ.د. عدنان يوسف العتوم ، علم النفس الاجتماعي ، ط١، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨.
٣٤. د.عزت حجازي ، مفهوم الضبط الاجتماعي ، العدد الثالث ، المجلد الثامن ، المجلة الجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٩.

٣٥. د.مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، دار نوبلس – بيروت ، ٢٠٠٦.

٣٦. د.عمر ممدوح مصطفى ، القانون الروماني ، دار المعارف للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥.

٣٧. د. غني ناصر ألقريشي ، الضبط الإجتماعي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١.

٣٨. د.فوزية دياب ،القيم والعادات الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، بيروت ، ٢٠٠٣.

٣٩. د.كارل منهايم ، علم الاجتماع النظري ، ترجمة : د. احسان محمد الحسن ،جامعة بغداد ، العراق ، ١٩٩٣.

٤٠. السيد محمد تقي الحكيم ، الأصول العامة للفقه المقارن ، ط١، مطبعة دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٦٣.

٤١. محمد حسن قاسم ، المدخل لدراسة القانون ، ج١، ط١، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٦.

٤٢. د.محمد شفيق ، الإنسان والمجتمع – مقدمة في علم النفس الاجتماعي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩.

٤٣. د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مطبعة الانتصار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩.

٤٤. الشيخ محمد مجتهد الشبستري ، قراءة بشرية للدين ، ترجمة : احمد القبانجي ، ط١، منشورات الجمل ، بيروت ، ٢٠٠٩.

٤٥. د.محمود البستاني ، الإسلام وعلم الاجتماعي ، ط١، مجمع البحوث الاسلامية للدراسات والنشر ، بيروت ، (د. ت) .

٤٦. مصطفى محمد حسنين ، نظام المسؤولية عند العشائر العراقية العربية المعاصرة ، جامعة بغداد ، ١٩٦٧.

٤٧. د. معن خليل العمر ، الضبط الاجتماعي ، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦.

٤٨. نوميل تايمز ، المشكلات الاجتماعية ، ترجمة : د. غريب محمد سيد احمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦.

٤٩. د. هاني الراضا ، د. رامز محمد عمار ، الرأي العام والأعلام والدعاية ،ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠١٣.

٥٠. د.همام محمد محمود زهران ، واخرون ، مبادئ القانون ، منشورات الجلبي الحقوقية ، بيروت ٢٠١٠.

٥١. د.هنية مفتاح القماطي ، الفكر الديني القديم (دراسة في نشأة المعتقدات الدينية) ط١، دار الكتب الوطنية ، ليبيا، ٢٠٠٣.